انبعاثات الغازات الدفيئة

أعدّت "سالك" قياس انبعاثات الغازات الدفيئة لديها بما يتماشى مع المناهج الدولية المعترف بها، بما في ذلك المعيار المؤسسي لبروتوكول الغازات الدفيئة والمبادئ المتوافقة مع معايير الأيزو المطبّقة في عملية إعداد تقارير الشركة.

وعلى الصعيد التشغيلي، تُعدّ انبعاثات الغازات الدفيئة لدى "سالك" منخفضة نسبيًا، وترتبط بشكل رئيسي باستهلاك الكهرباء لتشغيل بوابات التعرفة المرورية والمساحات المكتبية والبنية التحتية التقنية الداعمة (بما يشمل الأنشطة المرتبطة بمراكز البيانات). وتنشأ انبعاثات النطاق الأول في الأساس من الوقود المستهلك في مركبات الشركة. وتخضع تسرّب غاز التبريد من نظام التكييف المركزي للتقييم ضمن عملية المراجعة لحدود النطاق الأول. ونظرًا لأن شركة "سالك" تزاول أعمالها في مساحات مكتبية مستأجرة ضمن مبانٍ يخضع لإدارة مركزية، فإن نظام التدفئة والتهوية والتكييف تعود ملكيته والمسؤولية عن صيانته للجهة القائمة على إدارة المبنى، مما يخرجه عن نطاق السيطرة التشغيلية للشركة؛ ونتيجة لذلك، جرى استبعاد الانبعاثات المرتبطة بهذا النظام من جرد انبعاثات النطاق الأول. وخلال عام 2025، شهدت انبعاثات النطاق الأول زيادة مقارنة بالعام السابق، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة استهلاك الوقود الناجم عن كثرة التنقلات لأغراض تشغيلية، فضلًا عن ارتفاع معدل استخدام مركبات الشركة تماشيًا مع وتيرة توسع أعمالها[1].

احتسبت "سالك" انبعاثات النطاق الثاني من استهلاك كهرباء الشبكة باستخدام المنهجية القائمة على الموقع[2]. وفي عام 2025، ارتفعت انبعاثات النطاق الثاني بنسبة 4.92% نتيجة توسّع العمليات وتنامي حجم القوى العاملة. ونتيجة لذلك، ارتفع مجموع انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة 8.6%. وعلى الرغم من الزيادة السنوية في الانبعاثات المطلقة للنطاقين الأول والثاني، فقد انخفضت كثافتها بفضل نمو الإيرادات الذي تجاوز نمو الانبعاثات. ونتيجة لذلك، تراجعت كثافة انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة 19.6% لتصل إلى 154.0 غرامًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل 1,000 ﷼ من الإيرادات (مقارنة بـ 191.63.0 غرامًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2024 بعد التعديل).

عملت "سالك" خلال عام 2025 على توسيع نطاق حساب انبعاثات الغازات الدفيئة ليضم فئات محددة من النطاق 3، بما يتماشى مع معيار سلسلة القيمة للشركة لبروتوكول الغازات الدفيئة (النطاق 3). وقد جرى فحص الفئات لتحديد مدى ارتباطها بنموذج أعمال "سالك" وسلسلة القيمة الخاصة بها. ويغطي الجرد الحالي الفئة 5 (النفايات المتولّدة في العمليات)، والفئة 6 (السفر لأغراض العمل)، والفئة 7 (تنقّل الموظفين)، والفئة 8 (الأصول المستأجرة ضمن الأنشطة الأولية من سلسلة القيمة)، والفئة 12 (معالجة المنتجات المبيعة في نهاية عمرها الافتراضي).

حسبت كميات الانبعاثات باستخدام منهجيات تتناسب مع طبيعة كل فئة وفقًا لتوجيهات بروتوكول الغازات الدفيئة؛ فاعتُمد النهج القائم على النشاط للنفايات المتولّدة في العمليات ومعالجة المنتجات المبيعة في نهاية عمرها الافتراضي، والنهج القائم على الإنفاق للسفر لأغراض العمل، في حين استُخدم النهج القائم على المسافة لتنقل الموظفين، والنهج القائم على المساحة للأصول المستأجرة ضمن الأنشطة الأولية من سلسلة القيمة. إلى جانب ذلك، تم الحصول على عوامل الانبعاثات من مراجع معتمدة، بما في ذلك عوامل التحويل الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية في المملكة المتحدة والعوامل الإقليمية المعمول بها.

وبعد عملية الفحص، تبيّن أن الفئات من 1 إلى 4 قابلة للتطبيق، وتعتزم الشركة إدراجها تدريجيًا تزامنًا مع تحسن جودة البيانات واتساع نطاق التغطية. في المقابل، استُبعدت الفئات من 9 إلى 11 والفئات من 13 إلى 15 لعدم ارتباطها بنموذج أعمال "سالك" إذ لا تتضمن عمليات الشركة -على سبيل المثال- نقل وتوزيع المنتجات المباعة ضمن الأنشطة النهائية لسلسلة القيمة، فضلًا عن غياب أي عمليات لمعالجة أو استخدام تلك المنتجات. كما لا تمتلك الشركة أصولًا مستأجرة ضمن الأنشطة النهائية لسلسلة القيمة أو أي عمليات مرتبطة بامتيازات تجارية، إضافةً إلى خلو محفظتها الاستثمارية من أي انبعاثات جوهرية يلزم الإفصاح والإبلاغ عنها. وعليه، يأتي جرد انبعاثات النطاق 3 كانعكاس لنتائج الفحص ومدى توفر بيانات موثوقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤكد الشركة التزامها بمواصلة الارتقاء بعمليات جمع بيانات سلسلة القيمة، ودمج المزيد من الفئات القابلة للتطبيق تزامنًا مع نضج وتطور آليات إعداد تقاريرها.

وبلغ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2025، بما يشمل انبعاثات النطاق الثالث، 1,053.29 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وعليه، بلغت كثافة إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة 340.1 غرامًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل 1,000 ﷼ من الإيرادات.

إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

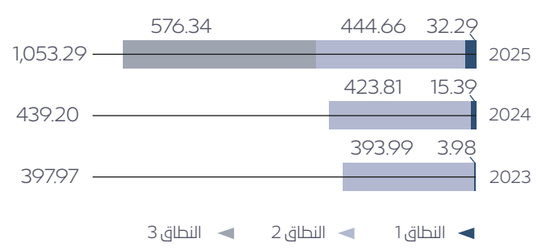

تقسيم انبعاثات الغازات الدفيئة الكلية خلال عام 2025، طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[3]

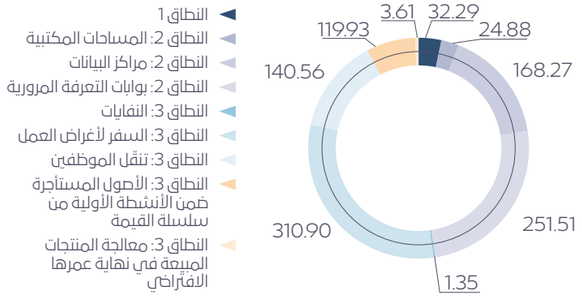

← يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلًا في الصفحة 63

1 استُخدم معامل الانبعاثات الصادر عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية في المملكة المتحدة لعام 2025 لحساب انبعاثات النطاق الأول الناجمة عن استهلاك الوقود في مركبات الشركة.
2 استُخدم معامل انبعاثات شبكة هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) لعام 2024 لحساب انبعاثات النطاق الثاني، وهو معامل يعكس كثافة الكربون المرتبطة باستهلاك الكهرباء من شبكة الهيئة.
3 تم تعديل أرقام انبعاثات النطاق 2 لعام 2024 لتصحيح الازدواج الحسابي الذي حدث في العام السابق، كما جرى استبعاد الكهرباء التي تولدها الألواح الشمسية الكهروضوئية في الموقع واستهلك داخل الشركة من حسابات النطاق 2، حيث تُعامل كطاقة خالية من الانبعاثات.

الاستخدام الرشيد للموارد

تشكّل سياسة الصحة والسلامة والبيئة لدى الشركة الركيزة الأساسية لنهجها في الاستخدام المسؤول للموارد، والوقاية من التلوث، ورصد الأداء البيئي، ورفع وعي الموظفين، والتحسين المستمر، مدعومة بتقارير متكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وفي إطار هذه السياسة، تلتزم "سالك" بإرساء نظام إدارة بيئية يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما يشمل تحديد الجوانب والآثار البيئية وإدارتها، وإجراء تقييمات الأثر البيئي للمشاريع الجديدة أو المخطط لها. ويهدف هذا النهج إلى ضمان التعامل المنهجي مع إدارة الاعتبارات البيئية، مثل استهلاك الكهرباء والمياه والانبعاثات والنفايات، في جميع العمليات وعلى امتداد سلسلة القيمة بأكملها.

كما تؤكد السياسة على تبني وسائل عملية، تشمل تحسين كفاءة استخدام الموارد، ورصد المؤشرات البيئية الرئيسية وقياسها، وتعزيز مستوى الوعي البيئي من خلال برامج التدريب والتواصل.

استهلاك الطاقة

تظل الكهرباء المورد الأكثر أهمية ضمن البصمة التشغيلية للشركة، إذ ارتفع إجمالي استهلاك الكهرباء في عام 2025 بنسبة 8.7% ليصل إلى 1,175.85 ميجاواط في الساعة (مقارنة بما مقداره 1,081.89 ميجاواط في الساعة في السنة المالية 2024 بعد التعديل)[3] وهو ما يعكس التوسع الملحوظ في الأنشطة التشغيلية. ومن هذا الإجمالي، جرى توفير 76.58 ميجاواط في الساعة (6.5%) بالاعتماد على الكهرباء المولدة من مصادر متجددة في مواقع العمل. وانخفضت كثافة الطاقة إلى 0.38 كيلوواط في الساعة لكل 1,000 درهم من الإيرادات (مقارنة بما مقداره 0.47 في السنة المالية 2024 بعد التعديل)[4]، إذ تجاوز نمو الإيرادات الزيادة في استهلاك الكهرباء.

إجمالي استهلاك الكهرباء، ميجاواط في الساعة

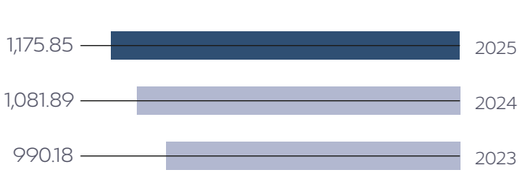

توزيع استهلاك الكهرباء في عام 2025، %

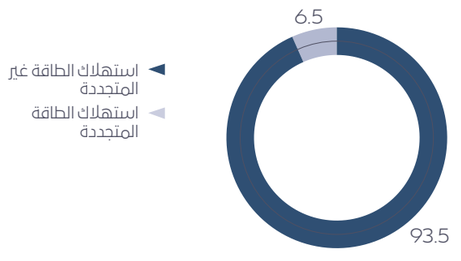

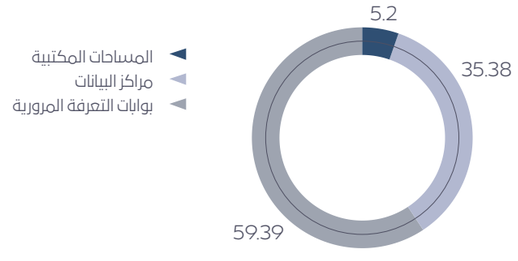

← يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلًا في الصفحة 63

4 خلال دورة إعداد التقارير لعام 2025، أظهرت مراجعة بيانات الطاقة للعام السابق وجود خلل في آلية توحيد البيانات، مما أثر على حساب استهلاك المقر الرئيسي للكهرباء خلال السنة المالية 2024؛ فقد تضمنت القيمة المُفصح عنها في الأساس تداخلًا تمثل في احتساب استهلاك مركز البيانات ضمن الإجمالي الخاص بالمقر الرئيسي. ولتدارك ذلك، أعيد حساب الأرقام لضمان الدقة في عرض معدلات استهلاك الكهرباء وتفادي أي ازدواجية، علمًا بأن هذا التعديل لا يؤثر جوهريًا على إجمالي استهلاك الكهرباء أو الإفصاحات المرتبطة بالانبعاثات. وبناء على ذلك، جرت إعادة صياغة البيانات المقارنة للسنة المالية 2024.

كفاءة الطاقة

يتسم نهج "سالك" في كفاءة الطاقة بمسارين يتمثلان في خفض الطلب من خلال اعتماد تصاميم وعمليات تشغيلية أكثر ذكاءً، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة ضمن المزيج الكلي للطاقة. توسّع الشركة نطاق استخدام الطاقة المتجددة بما ينسجم مع طبيعة عملياتها، وذلك عبر تبني أنظمة التوليد اللامركزي للطاقة على مستوى الأصول في بوابات التعرفة المرورية، مع ربط هذه الأنظمة بالشبكة.

شكّلت بوابة جبل علي نموذجًا تجريبيًا في تطبيق حلول الطاقة الشمسية، والتي تم تشغيلها في عام 2018، فقد استخدمت الطاقة الشمسية لتلبية 81% من احتياجاتها من الطاقة في عام 2024. وبناءً على هذه التجربة، صُممت بوابتا التعرفة المرورية الجديدتان، وهما معبر الخليج التجاري والصفا (جنوب)، مزودة بأنظمة طاقة شمسية كهروضوئية مدمجة في الموقع وذلك في إطار استراتيجية "سالك" للطاقة المتجددة الخاصة ببنيتها التحتية لبوابات التعرفة المرورية.

خلال عام 2025، نجحت بوابات التعرفة المرورية الثلاث العاملة بالطاقة الشمسية لدى "سالك" في توليد 180,724 كيلوواط في الساعة من الكهرباء النظيفة، مع تصدير 39,819 كيلوواط في الساعة من فائض الطاقة إلى شبكة ديوا. ويمثّل ما جرى تصديره 22.03% من إجمالي توليد الطاقة الشمسية، ما يبرز قدرة بنية بوابات التعرفة المرورية على دعم توليد الطاقة المتجددة في الموقع وخفض الاعتماد على كهرباء الشبكة.

وعلى صعيد عمليات مراكز البيانات، نجحت "سالك" في تقليص البصمة المادية للمعدات من ثلاث رفوف خوادم كاملة إلى ما يقارب نصف رف فقط، ما قلّل متطلبات المساحة واستهلاكها للكهرباء. تضمنت أبرز ترقيات البنية التحتية الانتقال من نظام التخزين القديم، وهو ما أدى إلى خفض استهلاك طاقة التخزين بنسبة 78% وتحقيق وفورات تقدّر بنحو 222 ميجاواط في الساعة سنويًا. كما أثمرت هذه الخطوة عن الاستغناء عن أكثر من 25 كيلوواط من متطلبات التبريد، وتقليص المساحة التي تشغلها رفوف التخزين بنحو 83%، ومن المتوقع أن تسهم في خفض انبعاثات النطاق الثاني بنحو 90 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

يقع المقر الرئيسي للشركة في فيستيفال تاور ضمن مبنى حاصل رسميًا على شهادة LEED الذهبية (لتشغيل وصيانة المباني القائمة)، ومعتمد كذلك وفق معياري LEED وWELL، ويضم إضاءة تعمل بمستشعرات الحركة، وأنظمة تدفئة وتهوية وتكييف عالية الكفاءة، مدعومة بأجهزة حاصلة على تصنيف طاقة من فئة خمس نجوم، كما يستخدم مواد مستدامة وأرضيات خالية من السجاد، ويعزّز الاستفادة من الإضاءة الطبيعية، إلى جانب اعتماده على بنية تقنية معلومات موفّرة للطاقة تتضمن حلول المحاكاة الافتراضية والحوسبة السحابية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد. كذلك، تسهم أنظمة الأمان المعتمدة على القياسات الحيوية في ترشيد استهلاك الطاقة المرتبط بها عبر الاستغناء عن نظام بطاقات الدخول التقليدي.

وفي خطوة لخفض البصمة الكربونية وتعزيز ترشيد الطاقة، أطلقت "سالك" مبادرة لإطفاء أضواء المكاتب من الساعة 9:00 صباحًا حتى الساعة 4:00 مساءً خلال شهري الصيف (يوليو وأغسطس). وسعيًا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، واصلت الشركة خلال عام 2025 تطبيق تدابير الجدولة وآليات الرصد المستمر لاستهلاك الكهرباء. وشمل ذلك إدخال تعديلات تشغيلية، تضمنت إدارة استخدام أجهزة تحضير الطعام خلال شهر رمضان، والحد من تشغيل المعدات غير الأساسية في الفترات التي يقل فيها التواجد في المكاتب، وذلك بهدف رفع كفاءة استخدام الطاقة والحد من الاستهلاك غير الضروري.

تعتزم "سالك" مواصلة مبادراتها الرامية إلى تعزيز كفاءة الموارد خلال عام 2026، وذلك من خلال استضافة جميع أنظمة وتقنيات المعلومات والتطبيقات الجديدة على منصة Microsoft Azure السحابية الآمنة، وتطبيق أنظمة أتمتة موجهة. وستسهم هذه الإجراءات في تقليل الاعتماد على البنية التحتية الداخلية عالية الاستهلاك للطاقة، والحد من التدخلات اليدوية، وتحسين كفاءة الأنظمة والعمليات بصورة عامة.

إدارة المياه

لا تُعد المياه مُدخلًا تشغيليًا أساسيًا في نموذج "سالك" الآلي لتحصيل رسوم التعرفة المرورية، إذ تعمل أنظمة التعرفة المرورية لدى الشركة دون حاجة إلى المياه، ويقع المكتب الرئيسي داخل مساحة مستأجرة تُدار أنظمة المياه فيها مركزيًا دون وجود عدادات قياس مستقلة لكل مستأجر. وبناءً على ذلك، تعكس بيانات استهلاك المياه المفصح عنها تقديرات استخدام المياه المرتبطة بالمكاتب، والتي تم احتسابها بناءً على عدد الموظفين والمعايير النموذجية لاستهلاك المياه في المباني المكتبية. ويضم المبنى تجهيزات عالية الكفاءة منخفضة الاستهلاك للمياه، كما ترسخ جهود التوعية الداخلية ثقافة الاستخدام المسؤول للمياه بين الموظفين.

إدارة النفايات

تضع سياسة الصحة والسلامة والبيئة في "سالك" إدارة النفايات ضمن نهجها الشامل للإدارة البيئية الذي ينصب تركيزه على تعزيز كفاءة استخدام الموارد، والحد من النفايات، والوقاية من التلوث.

وفي هذا السياق، تتركّز البصمة البيئية لدى الشركة بصورة رئيسية على النفايات المكتبية، وتعمل الشركة على صياغة نهج لإدارة النفايات يتوافق تمامًا مع سياسة الصحة والسلامة والبيئة. أنتجت "سالك" 2,828.1 كجم من النفايات في عام 2025، أُعيد تدوير 8.4% منها (238.6 كجم)، وتتبع "سالك" آلية فصل النفايات من المصدر، حيث يتم جمع وإدارة كل من مسارات النفايات القابلة للتدوير والنفايات العامة من خلال نظام إدارة النفايات الخاص بالمبنى.

تواصل "سالك" الاعتماد على التحول الرقمي كأداة رئيسية للوقاية من النفايات عند المصدر. ففي عام 2025، حسّنت الشركة كفاءة استخدام الورق، محقّقة انخفاضًا بنسبة 11% في كثافة استهلاك الورق لكل موظف مقارنةً بعام 2024، وذلك بفضل دمج مسارات العمل الرقمية وتطبيق ممارسات مُحكمة في عمليات الطباعة. علاوة على ذلك، أسهم التحول الكامل نحو التسجيل الرقمي للبطاقات في الاستغناء عن قرابة 1.2 مليون استمارة ورقية سنويًا، وهو ما يعادل تفادي استهلاك نحو 5.2 طن من الورق، كما حققت هذه الخطوة وفورات سنوية تُقدر بنحو 0.26 مليون درهم إماراتي، تُعزى بشكل رئيسي إلى خفض تكاليف الطباعة وخدمات التوصيل.

تمضي "سالك" قُدمًا في تعزيز الممارسات اليومية الرامية لتقليل النفايات من خلال توظيف أنظمة التحكم في الوصول المعتمدة على القياسات الحيوية، والتحول إلى الأواني القابلة لإعادة الاستخدام داخل المكاتب، بالإضافة إلى مواصلة تطبيق ممارسات فصل النفايات وتتبعها. وتدعم الشركة عملية فصل النفايات عبر توفير حاويات مخصّصة للمواد القابلة لإعادة التدوير وغير القابلة لإعادة التدوير، مع تتبع كميات المواد المُعاد تدويرها، وتنظيم جلسات توعوية للموظفين في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، تدمج "سالك" اعتبارات الاقتصاد الدائري في صميم المشتريات الخاصة بتقنية المعلومات، من خلال اختيار مكونات تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد القابلة لإعادة التدوير، وإعطاء الأولوية لإصلاح الأجهزة وإعادة استخدامها وإعادة بنائها كلما أمكن ذلك.

في عام 2025، شارك موظفو "سالك" في مبادرات عدة نظمتها مجموعة عمل الإمارات للبيئة لتعزيز الإدارة المسؤولة للنفايات والإشراف البيئي. وكجزء من يوم جمع النفايات الإلكترونية التابع للمجموعة، جمع الموظفون 177 كجم من النفايات الإلكترونية، مما جعل "سالك" مؤهلة لزراعة شجرة واحدة ضمن برنامج "نزرع للإمارات". بالإضافة إلى ذلك، ساهم الموظفون بـ 10.2 كجم من علب الألومنيوم من خلال حملة جمع العلب، و28 كجم من النفايات البلاستيكية من خلال حملة جمع البلاستيك التابعة لمجموعة عمل الإمارات للبيئة، مما يدعم جهود إعادة التدوير واسترداد الموارد.

أنواع النفايات التي يتم جمعها، %

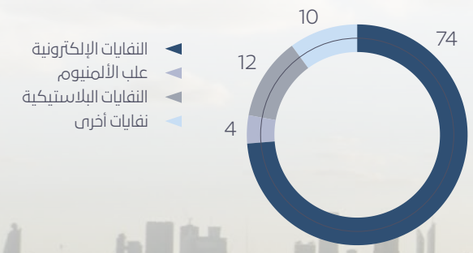

← يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلًا في الملحق